مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ديناميات العلاقة بين (قسد) والحكومة السورية الشرعية

منذ اتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥ حتى «التهدئة» في يناير ٢٠٢٦

(ورقة تقدير موقف)

يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم

تُمثّل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عقدةً مركزية في معادلة «وحدة الدولة» بعد تحولات ٢٠٢٤–٢٠٢٦ في سوريا؛ فهي من جهةٍ بنَت سلطةَ أمر واقع في الشمال الشرقي اعتمادًا على شرعية «مكافحة داعش» ودعمٍ أمريكي طويل، ومن جهةٍ أخرى تُواجه حكومة دمشق بمنطق الدولة المركزية، التي ترى أي بنية مسلحة موازية تهديدًا لسيادتها. وقد انفجر هذا التناقض في مسار تفاوضي تَمثّل في اتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥ على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية لقسد داخل الدولة، مع تعثرٍ ثم انهيارٍ قبل اكتمال التنفيذ، وصولًا إلى اتفاق/هدنة جديدة في يناير ٢٠٢٦ أعادت ملف «الاندماج» إلى الواجهة تحت ضغط الأمن والوقائع الميدانية.

تعتمد هذه الورقة مقاربة تحليلية ــ تفسيرية تنتمي إلى أدبيات تقدير الموقف، حيث تنظر إلى العلاقة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المعترف بها دوليًا، بوصفها مسارًا ديناميكيًا تحكمه تفاعلات القوة والوظيفة والشرعية، لا كحدث تفاوضي معزول أو أزمة ظرفية. وتتمثل وحدة التحليل في أنماط السلوك السياسي ــ الأمني المتكررة للطرفين خلال الفترة الممتدة من مارس ٢٠٢٥ حتى يناير ٢٠٢٦، مع التركيز على العلاقة بين التحولات الميدانية وإعادة تعريف الأدوار السياسية.

وتستند الورقة إلى تحليل تراكمي لوقائع ميدانية، وتصريحات رسمية، وتغطيات تحليلية، دون الاكتفاء بالوقائع المنفردة، وذلك بهدف استنتاج الاتجاهات الحاكمة وليس توصيف الأحداث فقط. كما تضع الدراسة في اعتبارها حدود التعميم التي يفرضها الطابع الخاص للحالة السورية، مع الانتباه إلى أن نتائجها تُفسِّر منطق إدارة العلاقة أكثر مما تقدم نموذجًا قابلاً للاستنساخ في حالات أخرى.

تعريف قسد وتكوينها ووظيفتها السياسية ــ الأمنية

تشكلت (قسد) كتحالفٍ عسكري عام (٢٠١٥)، وجمع تحت مظلته أساسًا: وحدات حماية الشعب/المرأة (YPG/YPJ) مع فصائل عربية/سريانية–آشورية... وغيرها، وتحوّل تدريجيًا من «قوة قتال ضد داعش» إلى جهاز أمني ــ إداري يضبط مساحات واسعة شرق الفرات، ويتقاطع مع «الإدارة الذاتية» كمكوّن حوكمي (مجالس، وأمن داخلي، وموارد). وكانت هذه الازدواجية (قوة عسكرية + سلطة إدارية) هي جوهر الإشكال، فدمشق لا تتعامل مع «تشكيل مسلح» فقط، بل مع بنية حكم موازية.

البعد البنيوي الأهم:

على العكس مما هو سائد لدى البعض، فإن (قسد) ليست «تنظيمًا كرديًا صرفًا» ولا «جيشًا وطنيًا كلاسيكيًا»، بل تحالف تتفاوت فيه الأوزان؛ وهو ما يُنتج حساسيات عربية ــ كردية داخل مناطقها، ويُصعّب أي دمج سريع دون ضمانات تمثيل وحوكمة محلية.

النشأة والتكوين: من «فراغ الدولة» إلى «شرعية مكافحة داعش»

نشأت قسد في ظروف داخلية مضطربة، حيث كانت الدولة تعاني من فراغ أمني، استغله تنظيم داعش ليتمدد في العديد من المناطق ويحكم سيطرته عليها. وفي مواجهة التحالف الدولي للتنظيم، برزت

الحاجة إلى شريك محلي بري مسلح وفعّال ليوقف تمدد داعش ويفكك خرائط سيطرته داخل سوريا.

وكانت المعضلة التي تواجه التحالف في هذا الشأن هي معارضة تركيا لوجود قوة مسلحة على حدودها من الأكراد السوريين، واحتاجت واشنطن قوة قادرة على قتال داعش، مع محاولة موازنة مخاوف أنقرة من YPG عبر «مظلة أوسع» هي قسد.

الدعم الأمريكي لقسد: لماذا استمر؟ ولماذا أصبح أكثر التباسًا لاحقًا؟

أ) أسباب الدعم الأمريكي

يمكن تلخيص منطق واشنطن لدعم (قسد) في ثلاثة محاور:

الأول: مكافحة داعش: تعدُّ (قسد) شريكًا ميدانيًا فعّالًا، وملف السجون/المخيمات (آلاف المقاتلين وعائلاتهم) يمنحها وزنًا تفاوضيًا ويُبقي الحاجة إلى تنسيق أمني دائم.

الثاني: منع عودة التمرد الجهادي: وذلك من خلال العمليات المشتركة والإسناد الاستخباري/الجوي ضمن مقاربة «هزيمة دائمة» للتنظيم.

الثالث: النفوذ/التموضع: حيث يتيح وجود شريك محلي هامش تأثير في توازنات ما بعد الحرب، ولو دون تبنّي مشروع انفصالي.

ب) لماذا تَعرّض الدعم للاهتزاز؟

مع تغيّر الأولويات وتَبدّل «شريك مكافحة الإرهاب» من (قسد) إلى (الدولة المركزية) ــ وفق بعض التغطيات في يناير ٢٠٢٦ ــ ظهرت مؤشرات على إعادة تموضع تقلّص هامش (قسد)، خصوصًا إذا رأت واشنطن أن توحيد قنوات مكافحة داعش عبر دمشق أقل كلفة سياسيًا وأمنيًا.

علاقة (قسد) بالحكومة الجديدة

موقف (قسد) من (الحكومة السورية المعترف بها دوليًا):

يمكن توصيف موقف (قسد) من (الحكومة السورية المعترف بها دوليًا) بأنه اعتراف وظيفي مشروط لا «إذعان سياسي مطلق»؛ حيث قبلت (قسد) مبدئيًا بفكرة الدولة السورية ووحدتها؛ لكنها ذهبت تطرح مطالب تطمينية للدخول تحت المظلة الشرعية للدولة، منها: الدفع نحو لامركزية/ترتيبات حكم محلي؛ والحصول على ضمانات للحقوق الكردية؛ وتمثيل مؤسسي لقواتها وقياداتها.

وفي هذا السياق اعتبرت (قسد) سلاحها «ضرورة أمنية»، تفرضها ــ حسب اقتناعها ــ : تهديدات داعش؛ ومخاوف من انتقام/تفكيك قسري؛ ومخاطر صدامات محلية ــ عشائرية. لذلك، فهي تُفضّل «الدمج التفاوضي» (بجداول زمنية وهيكلية قيادة) على «الحل

الفوري» أو «التفكيك بلا ضمانات». وكانت (قسد) كلما شعرت بتراجع الغطاء الأمريكي أو تقدم عسكري/إداري لدمشق، ينتقل خطابها من «شراكة تفاوضية» إلى «إدارة مخاطر وجودية» (حماية المكتسبات أو تقليل الخسائر).

> **على الرغم من أجواء التفاؤل التي سادت سوريا عقب توقيع الاتفاق، إلا أنه لم ينفذ على أرض الواقع؛ وانتهى عام ٢٠٢٥ دون أن يصل الطرفان إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه**

موقف الحكومة السورية من قسد:

انطلقت دمشق في تعاملها مع (قسد) من معادلة ثابتة مضمونها أنه: لا شرعية لبنية مسلحة خارج الدولة، ولا شرعية لإدارة مدنية موازية؛ وأية تسوية يجب أن تنتهي إلى انتشار سلطات الدولة في المناطق التي تسيطر عليها قسد (الرقة/دير الزور/الحسكة... وغيرها)، ودمج المقاتلين ضمن مؤسسات الدولة.

وقد واجهت الحكومة قيودًا عملية عند تنفيذ هذه المعادلة، تمثلت في: ملف داعش والسجون والمخيمات، الذي يفرض انتقالًا مُدارًا لا «انقلابًا إداريًا» مفاجئًا؛ إضافةً إلى الحساسية الإثنية والمحلية، التي قد تجعل أي ضغط قاسٍ قابلًا لإنتاج فراغ أمني (هروب سجناء، اضطرابات، تجنيد انتقامي).

اتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥: مضمون «الاندماج»

ولد اتفاق (١٠ مارس ٢٠٢٥) بين الرئيس السوري (أحمد الشرع) وقائد (قسد) (مظلوم عبدي) في ظل أجواء الحذر المتبادل بين (دمشق) و(قسد)؛ ونصّ الاتفاق ـــ بحسب تغطيات عربية وتحليلية ـــ على: «دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة لـ(الإدارة الذاتية/قسد) في مؤسسات الدولة؛ وإخضاع مناطق شمال شرق سوريا لسلطة الدولة؛ وتحديد سقف زمني للتنفيذ (ذُكر أنه حتى نهاية ٢٠٢٥)؛ مع بنود تتصل بوقف إطلاق النار، وعودة النازحين، وحقوق الأكراد».

وسرعان ما واجه الاتفاق عراقيل تنفيذية في البنود الأساسية، مثل: تسليم المعابر والحقول النفطية، والتحكّم الأمني في السجون والمخيمات؛ ما أدى إلى تعثّر التطبيق، وامتداد حالة الترقّب إلى نهاية العام. وقد أوجد ذلك فراغًا أمنيًا هيّأ الأرضية لاستمرار الاحتكاكات الميدانية بين الطرفين في محاور مختلفة.

لماذا تعثر التنفيذ؟ (قراءة سياسية)

على الرغم من أجواء التفاؤل التي سادت سوريا عقب توقيع الاتفاق، إلا أنه لم ينفذ على أرض الواقع؛ وانتهى عام ٢٠٢٥ دون أن يصل الطرفان إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بل بدا الاختلاف هو الأكثر حضورًا والأقوى تأثيرًا على المشهد. وتعود أسباب تعثر تنفيذ الاتفاق إلى:

١. **الخلاف على شكل الدمج:** حيث تريد دمشق دمجًا «تفكيكيًا» (حل البنى الحالية ثم استيعاب أفراد)؛ بينما تريد (قسد) دمجًا «تحويليًا» (الإبقاء على تماسك القوة وقياداتها ضمن ترتيبات خاصة أو ألوية/مناطقية).

٢. تضارب الحوافز: ويعود إلى اقتناع (قسد) بأنها قد تخسر ورقة قوة إذا سلّمت السيطرة قبل الحصول على ضمانات سياسية؛ فيما ترى دمشق بأنها سوف تخسر منطق الدولة إذا قبلت بجيش شبه مستقل داخلها.

٣. عامل الوساطة والضغط الخارجي: أفادت التصريحات التي أطلقها المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط (توم براك) أن الضغوط التي كانت تقودها واشنطن للدفع نحو تطبيق الاتفاق لم تحسم الخلافات الجوهرية، ما جعل واشنطن تتراجع عن دعم الاتفاق، وتميل إلى تأييد دمشق.

٤. تدني الثقة بين الطرفين: أظهرت تحليلات حديثة أن احتكاكات ميدانية ومواجهات/توترات (خاصة في مناطق حلب) كانت سببًا لتدني الثقة بين الطرفين، ما أدى إلى تدهور المسار وفشل «خطوات ذات معنى» لتنفيذ ما تم التوقيع عليه.

تطور العلاقات بين (قسد) ودمشق من الاتفاق إلى الصدام

« التراجع عن الحل والاندماج»:

لم يكن التراجع عن حل (قسد) والاندماج في الدولة السورية ومؤسساتها الشرعية قرارًا واحدًا بقدر ما كان مسار تفكك؛ فقد رأت (قسد) أن التنفيذ ــ وفق تصور دمشق ــ يعني نهاية نفوذها السياسي ــ الأمني دفعة واحدة؛ بينما رأت دمشق أن إبقاء (قسد) على وضعها يعني تثبيت واقع «لامركزي مسلح» طويل الأمد.

ومع اهتزاز البيئة الأمنية (السجون/المخيمات) واشتداد الصدامات، ظهر سريعًا أن (الاتفاق الإطاري)، الذي وقعه الطرفان في مارس ٢٠٢٥، بلا آليات تنفيذ تفصيلية (قيادة، رواتب، انتشار، أمن داخلي، إدارة موارد)، الأمر الذي جعله يتحول إلى ورقة سياسية أكثر منه مسارًا قابلًا للاستدامة.

لم يكن التراجع عن حل (قسد) والاندماج في الدولة السورية ومؤسساتها الشرعية قرارًا واحدًا بقدر ما كان مسار تفكك؛ فقد رأت (قسد) أن التنفيذ ــ وفق تصور دمشق ــ يعني نهاية نفوذها السياسي ــ الأمني دفعة واحدة؛ بينما رأت دمشق أن إبقاء (قسد) على وضعها يعني تثبيت واقع «لامركزي مسلح» طويل الأمد

مظاهر التراجع واللجوء إلى الصدام:

في أواخر سبتمبر وخلال أكتوبر ٢٠٢٥، شهدت خطوط التماس بين قسد والجيش السوري توترات متصاعدة في محاور متعددة، من أبرزها:

١. أحداث حلب: في الفترة من ٥ ــ ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ اندلعت اشتباكات عنيفة في أحياء الشيخ مقصود والأشرفية شمال حلب بين قوات قسد والجيش السوري، حيث استخدم الطرفان الأسلحة المتوسطة

والثقيلة، وتسبب ذلك في سقوط ضحايا ونزوح بعض العائلات المدنية. وكانت هذه الاشتباكات استمرارًا لسلسلة توترات ميدانية منذ سبتمبر، وجاءت وسط ترقب لتطبيق اتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥ المتهالك، الذي نصّ على وقف إطلاق النار ودمج قسد في مؤسسات الدولة.

٢. أحداث المناطق الريفية: شهدت بعض المناطق الريفية ــ مثل: دير حافر وسد تشرين بريف حلب الشرقي ــ عمليات إطلاق نار متبادل، وعمليات قنص متكررة، إلى جانب تعزيزات متبادلة لصفوف الطرفين، عكست تزايد مستوى الاحتقان العسكري في تلك المحاور.

ولم تكن هذه التوترات في فترات معزولة أو متباعدة، بل كانت جزءًا من نمط متصاعد من التجاذب منذ بداية ٢٠٢٥، حيث تجمعها الاتهامات المتبادلة بانتهاك الاتفاقيات، والتلكؤ في تنفيذ بنودها الميدانية والسياسية.

٣. ملف سجون ومخيمات تنظيم داعش: بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، بدأ ملف سجون ومخيمات تنظيم داعش يطفو على السطح كعامل توتر كبير، حيث كان هناك تبادُل اتهامات بين قسد والحكومة السورية حول أحداث أمنية في سجن الشدادي في الحسكة، حيث اتُّهِم الطرفان رسميًا بالمسؤولية عن تطورات أمنية خطيرة سمحت بتراجع السيطرة على بعض المحتجزين.

وكان هذا الملف يشكّل عامل ضغط مزدوج، لأنه أولًا يتعلق بأمن واسع في المنطقة (وجود آلاف من محكومي داعش وأسرهم)، وثانيًا لأنه كان موضع خلاف مباشر حول من يديره ومن يتحمّل مسؤوليته، وهو ما أضعف الثقة بين الطرفين مع اقتراب نهاية ٢٠٢٥.

اشتعال القتال وتصاعده بين الجيش السوري و(قسد) يناير ٢٠٢٦

في أوائل يناير ٢٠٢٦، تحوّلت التوترات الميدانية المتراكمة إلى أزمة مفتوحة، أدت إلى اشتعال القتال وتصاعده بين الجيش السوري و(قسد) لأكثر من أسبوع ، من السيطرة على مرافق احتجاز داعش؛ وأسفر القتال في بعض المواقع عن انسحاب مقاتلي (قسد) من مواقع حساسة ــ مثل: مواقع الحراسة في سجن الشدادي، ومساحة الحماية في مخيم الهول ــ ما سمح لعدد من عناصر داعش وذويهم بالهروب؛ وهو ما جعل الحكومة السورية تتهم قسد بإهمال المواقع أو استغلالها كأداة تفاوض، بينما اتهمت قسد أطرافًا موالية لدمشق بقطع الخدمات عن سجون أخرى ــ مثل سجن الأقطان قرب الرقة ــ وهو ما اعتُبر انتهاكًا واضحًا للمعايير الإنسانية.

التمهيد لدخول (قسد) تحت سيادة الدولة

كانت الأحداث الآنفة تتويجًا لتراكم توتّر أمني واجتماعي وميداني عبر الأشهر السابقة، ولعبت دورًا رئيسًا في فشل تنفيذ بنود الاتفاق السابق، وتجديد المخاوف من تفجر أوسع، ما استدعى إعلان هدنة لاحقة في يناير ٢٠٢٦.

هدنة يناير وإعادة تعريف الأولويات

في الأسبوع الأول من يناير ٢٠٢٦، دخلت العلاقة بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية مرحلة تهدئة؛ ولم تُصَغ الهدنة التي أُعلنت بوصفها اتفاق تسوية، بل اعتبرت ترتيبًا أمنيًا مؤقتًا، هدفه الأساس هو تثبيت خطوط التماس ومنع الاحتكاك المباشر، خصوصًا في محيط المدن المختلطة والحساسة أمنيًا.

وفي هذه المرحلة، جرى عمليًا تجميد النقاش السياسي المتعلق باللامركزية والإدارة الذاتية، مقابل تركيز ضيق على ملفين عاجلين، هما: منع الفراغ الأمني، وضبط مخاطر عودة خلايا تنظيم داعش، ولا سيما في ظل هشاشة إدارة السجون والمخيمات.

لحظة التحول: بدء التدخل الحكومي المباشر

بدءًا من منتصف يناير ٢٠٢٦ بادرت القوات الحكومية السورية بالتدخل الميداني المباشر في عدد من المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة (قسد)، وترافق التدخل ــ في بعض الحالات ــ مع إخلاءٍ للسكان وإعادة انتشار عسكري. وشكلت هذه الخطوة نقطة انعطاف في مسار ما بعد الهدنة؛ إذ انتقلت دمشق من منطق «التهدئة والانتظار» إلى منطق «الاستباق الوقائي»؛ وكان التبرير المُعلن يتمحور حول «السيادة»، ومنع تحوّل تلك المناطق إلى «ثغرات أمنية»، في لحظة تصاعد فيها القلق من نشاط داعش؛ بينما حمل التدخل ــ ضمنيًا ــ رسالة سياسية مفادها أن مسار الدمج لن يُدار على قاعدة الندية السابقة.

ما بعد التدخل مباشرة: اختبار الردود وحدود التصعيد

أعقاب التدخل الحكومي، ساد هدوءٌ نسبي دون اندلاع مواجهات واسعة؛ حيث عبّرت (قسد) سياسيًا عن رفضها للتدخلات واعتبرتها تقويضًا لمسار التفاهم، لكنها تجنبت الرد العسكري المباشر، واكتفت بإعادة تموضع محدود. وعَكَس هذا السلوك الميداني إدراكًا لاختلال ميزان القوة، كما عكس رغبة في عدم نسف الهدنة كليًا. في المقابل، رسّخت دمشق وجودها في النقاط التي دخلتها، وهو ما حوّل التدخل من إجراء مؤقت إلى واقع ميداني جديد يصعب التراجع عنه دون مقابل.

توسّع التداعيات: البعد الإنساني والأمني

مع تثبيت الانتشار الحكومي، برزت تداعيات إنسانية وأمنية للتدخل، منها: نزوح محدود للسكان من مناطق الإخلاء؛ وارتفاع منسوب القلق المحلي من مستقبل الإدارة والخدمات. وبالتوازي، تصاعدت التحذيرات من مخاطر اختلال إدارة السجون والمخيمات في ظل إعادة ترتيب السيطرة، وهو ما أعاد ملف داعش إلى صدارة الحسابات. في هذه المرحلة، لم يعد التدخل يُقرأ فقط بوصفه خطوة سيادية، بل كجزء من معادلة أمنية أوسع تتحكم بإيقاع العلاقة بين الطرفين.

إعادة التموضع السياسي: من تفاوض إلى ضغط

أصبح واضحًا أن العلاقة بين الطرفين قد دخلت طورًا جديدًا، تمثّل في انتقالها من «تفاوض سياسي حول الدمج» إلى «إدارة أمنية انتقالية مفروضة بالأمر الواقع»؛ التدخلات الحكومية قلّصت هوامش (قسد) التفاوضية، ودفعتها إلى موقع الدفاع عن المكاسب بدل السعي لتوسيعها. في المقابل، اعتبرت دمشق أن ما تحقق ميدانيًا يعيد ضبط مسار الدمج ليصبح مسار امتثال تدريجي لا صفقة سياسية متكافئة.

عوامل التوصل إلى التهدئة بين الطرفين

على الرغم مما أسهمت به الأحداث المشار إليها آنفًا في قبول قوات سوريا الديمقراطية بالاتفاق الأخير بعد هدنة يناير ٢٠٢٦، إلا أن هنالك عاملين رئيسين كانا أكثر تأثيرًا على موقف قسد وقبولها بالاتفاق مع الحكومة السورية، أولهما خارجي والآخر داخلي؛ وهذان العاملان هما:

العامل الخارجي المُسرِّع: تحوُّل الموقف الأمريكي

شكّل تصريح المسؤول الأمريكي عن الملف السوري (توم براك)، في ٢٠ يناير ٢٠٢٦، نقطة تحوّل نوعية في مقاربة واشنطن لملف مكافحة تنظيم داعش في سوريا، ليس من حيث مضمونها العملياتي المباشر، بل من حيث الدلالة السياسية التي حملتها. فحين أشار براك إلى أن الولايات المتحدة باتت ترى في القوات الحكومية السورية طرفًا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التنظيم، فإن هذا الطرح لم يكن مجرد توصيف أمني عابر، بل مثّل عمليًا إعادة تعريف للشريك المحلي الذي بنت عليه واشنطن استراتيجيتها شرق الفرات منذ ٢٠١٥.

> **التدخلات الحكومية قلّصت هوامش (قسد) التفاوضية، ودفعتها إلى موقع الدفاع عن المكاسب بدل السعي لتوسيعها. في المقابل، اعتبرت دمشق أن ما تحقق ميدانيًا يعيد ضبط مسار الدمج ليصبح مسار امتثال تدريجي لا صفقة سياسية متكافئة**

ولا تكمن أهمية هذا التصريح في أنه كان بمثابة إعلان قطيعة رسمية مع قوات سوريا الديمقراطية، إذ لم يصدر قرار أمريكي معلن بوقف الدعم، بل في أنه سحب منها الاحتكار الوظيفي لشرعية «الشريك الحصري» في مكافحة داعش، وهي الشرعية التي شكّلت أساس بقائها العسكري والسياسي طوال السنوات السابقة. وبهذا المعنى، لم يكن ما صدر عن براك إعلانًا عن تحالف جديد بقدر ما كان إشارة سياسية مُرمِّزة إلى أن واشنطن لم تعد مستعدة لربط استراتيجيتها الأمنية بمكوّن محلي واحد، خصوصًا في ظل تعقّد ملف السجون والمخيمات، وتزايد كلفة إدارة كيان شبه مستقل خارج سيادة الدولة.

وقد انعكس هذا التحول الخطابي فورًا على موقع قسد التفاوضي، التي ربما شعرت بأن الورقة التي كانت تستخدمها لمقاومة ضغوط دمشق، والمتمثلة في الادعاء بأنها الخيار الوحيد القادر على منع عودة

داعش، بدأت تتفقد أهميتها. فمجرد الإيحاء بإمكانية الاعتماد على الجيش السوري أعاد الاعتبار لمنطق «الدولة المركزية» في الحسابات الأمريكية، وفتح الباب أمام قبول تسويات تقوم على إعادة دمج القوة المسلحة ضمن بنية الدولة بدل استمرارها كجسم مستقل محمي دوليًا.

ومن هنا، يمكن القول إن تصريحات براك أدّت دورًا غير مباشر لكنه حاسم في استيعاب قسد لمؤشرات إعادة التموضع الأمريكي في سوريا، وتراجع مستوى الحصرية الوظيفية التي كانت قسد تتولاها، لتنعم بمظلة الحماية السياسية من واشنطن، حيث أصبحت هذه المظلة مشروطة وقابلة للرفع، وهو ما انعكس في سلوك قسد نفسه، التي انتقلت من خطاب الندية والرفض إلى خطاب القبول المرحلي والبحث عن ضمانات داخلية، إدراكًا منها ــ على ما يبدو ــ أن استمرار التعويل على الدعم الأمريكي لم يعد رهانًا آمنًا.

وبهذا، أسهمت تصريحات براك في إعادة هندسة ميزان القوة بين دمشق وقسد، ليس عبر تدخل عسكري مباشر، بل عبر تحويل الإشارة السياسية إلى أداة ضغط استراتيجية كانت كافية لإحداث أثر نفسي ــ استراتيجي داخل (قسد)، حيث مسّت التصريحات الأساس الذي قامت عليه شرعيتها الدولية؛ الأمر الذي دفعها إلى الاستعداد لقبول دمج غير تفاوضي بالكامل، أكثر منه تفاوضيًا كاملًا، تحسبًا لاحتمال التخلي التدريجي عنها بوصفها الشريك المفضّل للولايات المتحدة في شمال شرق سوريا.

العامل الداخلي: تطمينات الرئيس الشرع

على العكس من التصريحات السلبية التي أصدرها براك بخصوص (قسد)، والتي سرعت بقبولها للتهدئة، التي لم يكن تعبيرًا عن تسوية سياسية مكتملة، فإن الرئيس أحمد الشرع أسهم في هذا القبول السريع أيضًا، وذلك عبر حزمة تطمينات وجودية وانتقالية قدّمها لقسد بعامة، والأكراد منهم بخاصة، بهدف منع الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة وإدارة مسار التفكيك بصورة مرحلية.

وتمثّل جوهر هذه الحزمة في التخلي عن خيار الدمج الذي تقوده الدولة من أعلى، والقبول بدمج تدريجي طويل الأمد لقسد داخل مؤسسات الدولة بدل تفكيكها الفوري، مع الامتناع عن استهداف قياداتها سياسيًا أو أمنيًا، والإبقاء على قنوات التنسيق العسكري لضبط الاشتباك ومنع الفراغ الأمني. بالتوازي، قُدّمت لقسد ضمانات غير معلنة بإبقاء الهياكل الإدارية والخدمية المحلية مؤقتًا وعدم تفكيكها دفعة واحدة، وتأجيل الحسم في ملف اللامركزية السياسية إلى مرحلة لاحقة بعد تثبيت الاستقرار.

Photo Source: Alhurra.com (2025)

كما تجلّى التنازل الأبرز في التعامل المرن مع ملف سجون ومخيمات تنظيم داعش، حيث فُضّل نموذج الإدارة الانتقالية والتقاسم المرحلي للمسؤولية على فرض دمج قائم على منطق الامتثال السيادي الاستلام القسري، وهو ما يسهم في تخفيف المخاطر الأمنية والضغوط الدولية.

ورغم أن هذه الامتيازات منحت قسد اعترافًا تفاوضيًا ضمنيًا ووفّرت لها وقتًا لإعادة التموضع، فإنها بقيت محدودة السقف ومشروطة زمنيًا، إذ لم تشمل أي اعتراف دستوري بالإدارة الذاتية أو ضمانًا مكتوبًا لبقائها ككيان عسكري مستقل، ما يجعل الاتفاق صفقة إدارة انتقال لا تسوية نهائية، تُبقي السيادة بيد الدولة وتُراكم الضغط باتجاه دمج مفروض أكثر منه شراكة متكافئة.

أما ما يخص الأكراد فيتمثل في قبول دمشق، في إطار الاتفاق، باستمرار الممارسات الثقافية الكردية القائمة دون تراجع، بما يشمل استخدام اللغة الكردية في الفضاءات التعليمية والثقافية المحلية، وعدم المساس بالمؤسسات الثقافية القائمة أو الرموز المجتمعية، مع تجنّب أي خطاب رسمي يُجرّم الهوية الكردية أو يُعيد إنتاج سياسات الصهر القسري. وقد مثّل هذا القبول، وإن لم يُصَغ دستوريًا، تطمينًا مباشرًا للأكراد بأن مسار استعادة السيادة لن يكون على حساب الاعتراف بالتعددية الثقافية.

كما جرى القبول باستمرار المجالس المحلية والإدارات الخدمية في المناطق ذات الغالبية الكردية خلال المرحلة الانتقالية، وعدم فرض إدارة مركزية فجائية تُقصي الكوادر المحلية. وبذلك، مُنح الأكراد هامش مشاركة فعلية في إدارة شؤونهم اليومية (بلديات، خدمات، تعليم)، بما يقلّل مخاوف التهميش ويمنع فراغًا اجتماعيًا قد يُفجّر توترات محلية.

إضافة لما سبق، التزمت الدولة بعدم فتح مسارات ملاحقة جماعية أو تجريم سياسي بحق النخب الكردية المدنية أو الكوادر الإدارية المرتبطة بمرحلة الإدارة الذاتية، ما داموا منخرطين في المسار الانتقالي. ويُعدُّ هذا الامتياز بالغ الأهمية لأنه حوّل الاندماج من «خطر وجودي» إلى «انتقال قابل للإدارة»، وطمأن القواعد الاجتماعية الكردية إلى أن الاتفاق ليس بوابة تصفية.

السيناريوهات المحتملة لمسار العلاقة (٢٠٢٦-٢٠٢٧)

في ضوء ما سبق، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقة بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، تختلف احتمالات تحققها تبعًا لتوازنات الداخل وضغوط الخارج.

السيناريو الأول: الدمج المتدرج الذي تقوده الدولة (الأكثر ترجيحًا)

يقوم هذا السيناريو على استمرار التدخل الحكومي المرحلي في مناطق سيطرة قسد، مع توسيع نطاق الانتشار الأمني والإداري تدريجيًا، وفرض مسار دمج عملي للأفراد والقدرات دون الإبقاء على بنية قسد ككيان مستقل. ويُرجّح هذا السيناريو في ظل استمرار التحول في الخطاب الأمريكي، وتراجع قدرة قسد على استخدام ورقة مكافحة داعش كرافعة تفاوضية. غير أن نجاح هذا المسار يبقى مشروطًا بقدرة دمشق على ضبط التداعيات المحلية ومنع انفجار اجتماعي أو أمني واسع.

السيناريو الثاني: الاحتواء الأمني طويل الأمد دون حسم سياسي

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع في حالة انتقالية مطوّلة، حيث تُدار العلاقة عبر ترتيبات أمنية مؤقتة وتنسيق محدود، مع تأجيل الحسم في ملفات اللامركزية والتمثيل السياسي. ويستند هذا المسار إلى تجنُّب المخاطر الفورية للتفكيك، لكنه يحمل في طياته مخاطر استنزاف مستمرة، وإعادة إنتاج التوترات كلما اهتزّ التوازن الأمني أو تبدلت المواقف الدولية.

السيناريو الثالث: انتكاس التهدئة وعودة الصدام المحدود

وهو سيناريو أقل احتمالًا، لكنه يظل قائمًا في حال فشل ترتيبات إدارة السجون والمخيمات، أو حدوث احتكاكات ميدانية غير مضبوطة، أو تصاعد رفض محلي للتدخلات الحكومية. ويظل هذا السيناريو مكلفًا للطرفين، وقد يدفع إلى تدخلات خارجية غير محسوبة، ما يجعله خيارًا غير مفضل لكنه غير مستبعد تمامًا.

وبناءً على هذه السيناريوهات، يبدو أن المسار الأكثر واقعية هو انتقال العلاقة من تفاوض سياسي إلى إدارة أمنية انتقالية تُفضي، على المدى المتوسط، إلى إعادة دمج قسد ضمن بنية الدولة، لا كشريك متكافئ، بل كفاعل أُعيد ضبطه ضمن منطق السيادة.

الخاتمة

تُظهر مسارات العلاقة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية الشرعية، منذ اتفاق ١٠ مارس ٢٠٢٥ وحتى التهدئة التي أُعلنت في يناير ٢٠٢٦، أن الصراع لم يكن يدور حول مبدأ الاندماج بحد ذاته، بقدر ما كان صراعًا حول شروطه وتوقيته وحدوده السياسية. فقد مثّل الاتفاق محاولة مبكرة لتحويل الأمر الواقع المسلح إلى صيغة احتواء مؤسسي، إلا أن غياب آليات التنفيذ، وتضارب تصورات الطرفين حول معنى الدمج، جعلاه يتحول إلى إطار هش سرعان ما تآكل تحت ضغط الوقائع الأمنية والميدانية.

ومع تراكم التوترات، وعودة ملف سجون ومخيمات تنظيم داعش إلى الواجهة، بوصفه مصدر تهديد عابر للسيطرة المحلية، بات واضحًا أن استمرار وضع قسد ككيان شبه مستقل لم يعد خيارًا قابلًا للاستدامة، لا من منظور الدولة السورية التي أعادت تثبيت منطق السيادة، ولا من منظور الولايات المتحدة التي أعادت تعريف شريكها الوظيفي في مكافحة التنظيم. وفي هذا السياق، شكّلت التهدئة في يناير ٢٠٢٦ محطة انتقالية أكثر منها تسوية سياسية، إذ أعادت ترتيب الأولويات لصالح الأمن ومنع الفراغ، على حساب النقاش المؤجل حول اللامركزية والتمثيل السياسي.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الطرفين دخلت طورًا جديدًا لم يعد يُدار بمنطق التفاوض المتكافئ، بل بمنطق إدارة انتقال منخفض الحدة تقوده الدولة، وتُستخدم فيه الأدوات الأمنية والسيادية لتقليص هامش المناورة لدى قسد تدريجيًا، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة قد تُنتج كلفة أمنية أعلى من كلفة الاحتواء. وهو ما يجعل مستقبل هذه العلاقة مرهونًا بمدى قدرة الدولة السورية على تحقيق الدمج دون تفجير البيئة المحلية، وبمدى استعداد قسد للتخلي المرحلي عن موقع الفاعل المستقل مقابل ضمانات البقاء والتمثيل داخل الدولة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64